

الحجة الثانية : أن العلم إما أن يكون دينياً ، أو يكون غير ديني ، ولا شك أن العلم الديني أشرف من غير الديني . وأما العلم الديني فأما أن يكون علم الأصول أو ما عداه . أما ما عدا علم الأصول فإن صحته متوقفة^(١) على صحة علم الأصول ، لأن المفسر إنما يبحث عن معاني كلام الله تعالى ، وذلك فرع على معرفة الصانع المختار المتكلم . وأما المتحدث فإنما يبحث عن كلام رسول الله ﷺ ، وذلك فرع على إثبات نبوته^(٢) . والفقيه يبحث عن أحكام الله تعالى ، وذلك فرع على ثبوت التوحيد والنبوة . فثبت أن هذه العلوم مفسرة لعلم الأصول . وظاهر أن علم الأصول غني عنها بأسرها^(٣) ، فوجب أن يكون علم الأصول أشرف .

الحجة الثالثة : أن شرف الشيء قد يظهر بواسطة حساسة ضده ، فكلمة كان ضده شيئاً أحسن ، كان هو أشرف ، ولا شك أن ضد علم الأصول هو الكفر والبدعة ، وهما من أخس الأشياء ، فوجب أن يكون علم الأصول من أشرف العلوم .

الحجة الرابعة : أن شرف العلم تارة يكون لشرف موضوعه ، وتارة لشدة الحاجة إليه ، وتارة لقوة براهينه ودلائله ، وذلك : أن علم الهيئة أشرف من علم الطب ، مع أن الحاجة إلى الطب أشد ، وعلم الحساب أشرف منهما ، من حيث أن موضوع علم الهيئة أشرف من موضوع علم الطب^(٤) . وإن كان علم الطب أشرف من حيث أن براهين هذا العلم أقوى . وعلم الأصول مجتمع لهذه الخصال^(٥) .

أما شرف هذا الموضوع فذلك لأن المبحوث عنه ذات الله تعالى

(١) (موقوفة) على هامش ج من نسخة أخرى .

(٢) ولا تتم النبوة إلا بعد الإيمان بالله سبحانه وتعالى قبل كل شيء .

(٣) العلم بالأصول غني عن النبوات والأحكام والثاني لا يستغني عن الأول .

(٤) يقصد المؤلف أن علم الهيئة أشرف من الهيئة والطب معاً

(٥) أن يجمع إليه شرف الموضوع وقوة الحجج .